https://farid.ps/articles/zionism_cognitive_dissonance/ar.html

تناقضات الصهيونية: مشروع سياسي مبني على التضارب المعرفي

الدولة الحديثة لإسرائيل، كتجسيد سياسي للصهيونية، مبنية على سلسلة من التناقضات الصارخة التي تتطلب ليس فقط التلاعب الأيديولوجي، بل تعليق المنطق القانوني والأخلاقي والتاريخي. بعيدًا عن كونها الملاذ الديمقراطي الذي تزعم أنها عليه، فقد أسست إسرائيل تفوقًا قوميًا عرقيًا، وفرضت احتلالًا عسكريًا، وانخرطت في خداع منهجي – تعتمد على هيكلية دعائية تنهار تحت وطأة تناقضاتها الداخلية.

الحديث بصدق عن إسرائيل ليس هجومًا على الهوية اليهودية. على العكس: بعض من أبرز المنتقدين المبدئيين للصهيونية وأكثرهم صوتًا كانوا من المثقفين اليهود، والعلماء، والحاخامات، وناجين من الفاشية – من بينهم **ألبرت أينشتاين**، الذي وصف زعيم الصهيونية **مناحيم بيغن** بالفاشي في رسالة إلى **صحيفة نيويورك تايمز** عام 1948. انتقاد إسرائيل ليس معاداة للسامية؛ بل هو مقاومة للتدهور الأخلاقي والسياسي الذي أحدثته الصهيونية في تقليد العدالة اليهودي وفي الشعب الفلسطيني الذي يتحمل التكلفة اليومية لتناقضاتها.

دولة "يهودية وديمقراطية": تناقض في الممارسة

تدعي إسرائيل أنها دولة يهودية وديمقراطية لجميع مواطنيها. هذا الادعاء ليس مجرد تناقض؛ بل هو كذبة تم صياغتها بعناية. ينص **قانون القومية لعام 2018** صراحةً على أن "الحق في ممارسة التقرير القومي في دولة إسرائيل يقتصر على الشعب اليهودي". تم تخفيض مكانة اللغة العربية، التي كانت لغة رسمية، إلى مرتبة أدنى. في الوقت نفسه، يُعتبر **20% من سكان إسرائيل – المواطنون الفلسطينيون – مواطنين من الدرجة الثانية قانونيًا**، حيث يُحرمون من المساواة في الوصول إلى الإسكان، والتعليم، والنفوذ السياسي.

كيف يمكن لدولة تأسست على التفرد العرقي أن تدعي أنها ديمقراطية ؟ لا يمكن ذلك. لا ديمقراطية تستحق الاسم تكرس التسلسل الهرمي العرقي أو الديني في قانونها الأساسي. ديمقراطية إسرائيل تعمل لصالح اليهود، واليهود فقط.

النقد كمعاداة للسامية: درع ضد المساءلة

ربط **نقد إسرائيل بمعاداة السامية** ليس فقط غير منطقي – بل هو غير نزيه فكريًا. من خلال تبني تعريفات مثل **تعريف IHRA العامل**، تستخدم إسرائيل المعاناة اليهودية كسلاح لإسكات المعارضة. إنها تعادل بين الذين يعارضون الفصل العنصري، والاحتلال، والتطهير العرقي وبين معادي السامية، متجاهلة العديد من اليهود – الدينيين والعلمانيين – الذين يدينون الصهيونية كخيانة للأخلاقيات اليهودية.

حذر أينشتاين، و**هانا آرنت**، و**مارتن بوبر** من أن دولة يهودية مبنية على القومية والعنف ستنتهي بالطغيان. تواصل مجموعات معاصرة مثل **الصوت اليهودي من أجل السلام**، و**إن لم يكن الآن**، واليهود الأرثوذكس المناهضون للصهيونية مثل **ناطوري**

كارتا هذا التقليد. لكن في إطار إسرائيل الأيديولوجي، يُشوّه هؤلاء اليهود ويُوصفون بـ"الكارهين لأنفسهم"، وهي مفارقة بشعة لدولة تدعي تمثيل جميع اليهود.

هذا التسطيح لهوية اليهود في رواية صهيونية موحدة هو اعتداء على التعددية اليهودية – وخيانة عميقة للتاريخ اليهودي.

الحرب القانونية الانتقائية: القانون الدولي كمسرح سياسي

عندما تُقصف مستشفيات في غزة بطائرات إسرائيلية، يكون الرد هو الصمت أو التعتيم: "حماس استخدمتها كقاعدة". عندما يتسبب صاروخ إيراني في أضرار بالقرب من مستشفى إسرائيلي، يُوصف على الفور بأنه **جريمة حرب**. هذا ليس منطقًا قانونيًا – بل هو علاقات عامة تتنكر في صورة العدالة.

تختار إسرائيل القانون الدولي بشكل انتقائي. إنها تستحضر الحق في الدفاع عن النفس بموجب **المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة** لكنها ترفض القرارات الملزمة من **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة** وأحكام **محكمة العدل الدولية**. إنها تعمل فوق القانون لأن حليفها الرئيسي، الولايات المتحدة، يضمن الحصانة على أعلى المستويات.

هذا ليس سلوك ديمقراطية تحكمها القواعد – بل هو سلوك ممثل مارق محمي بالقوة.

مناحيم بيغن: إرهابي تحول إلى رئيس وزراء

ربما تكمن أوضح تناقض في رواية إسرائيل عن "محاربة الإرهاب" في حياة **مناحيم بيغن**، مؤسس حزب الليكود اليميني ورئيس وزراء إسرائيل السادس. قبل صعوده السياسي، كان بيغن قائد **الإرغون**، وهي مجموعة شبه عسكرية صهيونية مسؤولة عن سلسلة من **الهجمات الإرهابية** المؤكدة:

- **مجزرة دير ياسين** (1948): ذُبح أكثر من 100 مدني فلسطيني.
- **تفجير فندق الملك داوود** (1946): قُتل 91 شخصًا في مركز إداري بريطاني.
- **تفجير السفارة البريطانية** في روما و**تفجير فندق ساشر** في فيينا كانا أعمال إرهاب دولي.
- وضعت حكومة الانتداب البريطاني **مكافأة قدرها 10,000 جنيه إسترليني** على رأس بيغن. كان، بجميع التعريفات القانونية والسياسية في ذلك الوقت، **إرهابيًا**.

ومع ذلك، دخل بيغن لاحقًا الكنيست الإسرائيلي، وأسس حزب الليكود، وأصبح رئيسًا للوزراء. اليوم، يُزين اسمه الطرق السريعة والمؤسسات الأكاديمية في إسرائيل.

قارن هذا بكيفية معاملة الفلسطينيين. أي مقاومة مسلحة للاحتلال العسكري، حتى لو استهدفت الجنود أو المستوطنين غير الشرعيين، تُوصف فورًا بالإرهاب. الأعمال ذاتها التي ساعدت في تأسيس إسرائيل تُحتفى بها؛ بينما تُشيطن الأعمال المشابهة من المظلومين.

هذا النفاق ليس عرضيًا – بل هو أساسي.

"الحرب" التي ليست كذلك

تصور إسرائيل حملاتها في غزة على أنها أعمال حرب. ومع ذلك، فإنها ترفض الاعتراف بفلسطين كدولة، وبحماس كقوة قتالية شرعية. تتيح هذه الغموض المتعمد لإسرائيل الهروب من الالتزامات القانونية في كلا الاتجاهين: فهي تستحضر قوانين الحرب لتبرير القصف لكنها ترفض **وضع أسير الحرب** للمقاتلين المأسورين. يُطلق على الأسرى الإسرائيليين اسم "رهائن" بغض النظر عن وضعهم العسكري، بينما يُحرم الفلسطينيون من الحقوق القانونية والكرامة الإنسانية.

هذا ليس مجرد تناقض – بل هو نظام **حرب غير متكافئة مشروعة من خلال التلاعب القانوني**.

تسييس الهوية الأصلية

تدعي الأيديولوجية الصهيونية ارتباطًا يمتد لـ 3,000 عام بأرض إسرائيل، غالبًا ما تربط بين **التراث الروحي** و**السيادة السياسية**. ومع ذلك، فإن معظم الإسرائيليين اليهود اليوم هم من نسل **المهاجرين الأوروبيين**، وكثير منهم وصل في القرن العشرين. في الوقت نفسه، عاش الفلسطينيون – مسلمون، ومسيحيون، ويهود – على الأرض بشكل مستمر لأجيال قبل النكبة عام 1948.

في عام 1917، كان أكثر من **95% من سكان فلسطين ناطقين بالعربية**. كانت العبرية لغة طقسية، وليست لغة محكية. غالبًا ما تعمل دعوى الصهيونية بالهوية الأصلية ليس لمشاركة الأرض، بل لمحو الوجود الفلسطيني بالكامل.

الهوية الأصلية الحقيقية ليست أداة للتهجير – بل هي دعوة للتعايش. ومع ذلك، استخدمت الصهيونية لغة العودة لتبرير التوسع الاستعماري المستمر.

الخاتمة: مشروع مبني على الانقلاب

الصهيونية، كما تُمارسها دولة إسرائيل، تقلب كل قاعدة أخلاقية وقانونية تدعي الالتزام بها. إنها تطالب بعالم حيث:

- **الاحتلال هو دفاع**، و**المقاومة هي إرهاب**
- **الإثنوغراطية هي ديمقراطية**
- **الذاكرة التاريخية تصبح سند ملكية**
- **مجرمو الحرب يصبحون رؤساء وزراء**
- **المعارضون اليهود يُمحون**، و**القومية اليهودية تُربط بالهوية اليهودية**

قبول هذه الانقلابات يعني قبول واقع حيث الحقيقة هي ما تقوله السلطة. لكن ملايين الناس – الفلسطينيون، واليهود المناهضون للصهيونية، والحلفاء المبدئيون – يرفضون المشاركة في هذه المهزلة. إنهم يطالبون بتطبيق القانون بالتساوي. بأن تعني الديمقراطية المساواة. بأن يُحترم التاريخ، لا أن يُستغل.

الوقوف ضد الصهيونية ليس الوقوف ضد اليهود. بل هو **الوقوف مع اليهود** مثل أينشتاين، الذي رأى في عنفها مستقبلًا من الحروب اللامتناهية. إنه المطالبة بعالم لا تُعلق فيه العدالة لأي دولة، مهما ادعت أنها مقدسة.

لقد طالبت الصهيونية بتعليق العقل. لقد حان الوقت لإنهاء هذه المهزلة.